

The 57th Pugwash Conference on Science and World Affairs

21-26 October 2007, Bari, Italy

Report of the Secretary General 2007

Paolo Cotta-Ramusino

23 October 2007

مؤتمر الباجواش السابع والخمسون للعلوم والشؤون الدولية

26-21 تشرين الثاني / أكتوبر 2007 باري ، إيطاليا

تقرير السكرتير العام لعام 2007

باولو كوتا راموسينو

27 تشرين الثاني / أكتوبر 2007

منظمة الباجواش: حركة ذات توجهات متعددة

منظمة الباجواش هي منظمة تتسم بالحيوية والازدهار ، وهي أقدم منظمة غير حكومية تتعامل مع قضايا الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي ، ومع أسلحة الدمار الشامل بوجه عام. واستنادا إلى إعلان راسل - أينشتاين ، فمن الطبيعي أن تتعامل مع الصراعات (الفعلية أو المحتملة) التي تتعلق بالدول أو الكيانات المالكة لمثل هذه الأسلحة أو تلك التي قد تحوزها في المستقبل القريب. تأسست الباجواش بواسطة عدد من العلماء الذين آمنوا بأن إعادة المارد النووي مرة أخرى إلى القمقم ، والحد من الأسلحة النووية ، والتخلص منها في نهاية المطاف هي المسؤولية الاجتماعية الرئيسية للعلماء ، وخاصة أولئك الذين شاركوا في صنع القنبلة النووية. وهكذا فبالرغم من حقيقة أن منظمة الباجواش قد تبدو كحركة تعبر عن قضية واحدة ، فقد كان لها في الواقع - وما يزال - أنشطة ومكونات متعددة. لقد كنا دائما في الباجواش نشارك في لفت انتباه الرأي العام ، فضلا عن واضعي السياسات ، إلى حقيقة أن الأسلحة النووية تتعارض تعارضا جوهريا مع التقدم وحتى مع وجود الجنس البشري. وقد ضمت منظمة الباجواش نخبة من العلماء وواضعي السياسات والخبراء ، وجميعهم يمارسون وظائفهم الشخصية ويجيبون من بلدان مختلفة ويمثلون خلفيات سياسية وأيديولوجية ودينية متعددة - ومن هنا ففي استطاعتهم أن يؤثروا في الخيارات التي تطرحها حكوماتهم وقياداتهم السياسية. وذلك ما ندعوه في المصطلحات الحديثة بتشجيع مبادرات المسار الثاني. وبالطبع فقد تعاملت منظمة الباجواش مع أناس ينتمون إلى جبهات متعارضة ومتصارعة ؛ وكان ما ترتب على ذلك من تفاعل بين هذه الجبهات في مناسبات عديدة عنصرها هاما في منع نشوب الصراعات وحل النزاعات.

وأخيرا ، ولما كانت منظمة الباجواش قد جرى تأسيسها بواسطة علماء ممن سبق أن شاركوا بصورة مباشرة في تصنيع الأسلحة ذات الآثار الرهيبة والدمرة ، فقد دأبت دائما على التأكيد على ضرورة أن تضع الهيئات العلمية والتكنولوجية نصب أعينها مسؤوليتها الاجتماعية عن أفعالها. ومن وجهة النظر التنظيمية ، كانت الباجواش تتمتع دائما بقدر كبير من المرونة ، وظلت تقاوم أية إغراءات من شأنها أن توقعها في دوامة البيروقراطية التي ابتليت بها منظمات أخرى. وتنتشر الباجواش جغرافيا على نطاق واسع ، وهي ممثلة حاليا في نحو 50 بلدا ، فهي بحق منظمة دولية وليست منظمة دولية غير حكومية

تُنشئها وتديرها - مثلاً - مؤسسة كبرى في بلد معين. وأخيراً ، ليست الباجواش صورة مصغرة للأمم المتحدة ، حيث يتطلب الأمر إجماعاً عالمياً في الآراء بين ممثلي الدول المختلفة للقيام بأي عمل ؛ وفي الواقع ، فإن معظم الإجراءات تتم وتنفذ داخل هيكل مركزي (محدود جداً) لمنظمة الباجواش.

بيئة دولية متغيرة لمواجهة مشكلة الأسلحة النووية

كان لكل هذه الجوانب العديدة لنشاط منظمة الباجواش الأثر الفعال في تمكينها من مواجهة بيئة دولية سريعة التغير ومن التكيف مع الأوضاع الجديدة. وبالطبع فإن أهم التغييرات التي نحن معنيون بشأنها هي تلك المرتبطة بالأسلحة النووية ، وأعدادها ، والدول الحائزة لها والسياسات النووية ذات الصلة.

انتهاء الحرب الباردة ولكن نزع السلاح لا يزال محدوداً جداً

على مدى الـ 15-20 سنة الأخيرة تغيرت طبيعة المواجهة بين الكتلتين الرئيسيتين (الولايات المتحدة وروسيا) في نواحي كثيرة. وبصفة خاصة ، لم يعد أحد ينظر إلى البند المتمثل في عدد وخصائص الأسلحة النووية باعتباره واحداً من أهم البنود (إن لم يكن أهمها) في قياس قوة المواجهة. لقد أمكن إجراء خفض على عدد الأسلحة النووية المنتشرة تنفيذاً لاتفاقات الحد من التسلح في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ، ولكن هذا الخفض لم يتبعه محاولات أخرى للوصول إلى مستوى أدنى من المستوى الحالي المتمثل في عدة آلاف من الرؤوس الحربية في أيدي القوتين النوويين الرئيسيتين. وهكذا وبالرغم من انتهاء الحرب الباردة لا يزال نزع السلاح النووي هدفاً بعيد المنال ، في حين بقي الاهتمام بالأسلحة النووية بوصفها رمزا للقوة ، حتى وإن بدا ذلك في إطار مختلف ودون التركيز الشديد على المنافسة بين جانبي الصراع كما كان الحال في فترة الحرب الباردة. وعلاوة على ذلك ، وفيما عدا جنوب أفريقيا - في فترة الانتقال إلى مرحلة ما بعد التمييز العنصري - لم تقم أي دولة بتفكيك ترسانتها النووية. وبينما يبقى الانطباع بأن الأسلحة النووية مظهر من مظاهر القوة ، يزداد القلق عمقا لدى الدول غير النووية ، خاصة مع مداومة استفزازها بطرق مختلفة من قبل الدول النووية.

تعثر جهود الحد من التسلح

خلال الحرب الباردة ، ونظراً للوضع المحوري للأسلحة النووية في المواجهة بين الشرق والغرب ، أصبحت معاهدات الحد من الأسلحة والمبادرات حول الأسلحة النووية العنصر الرئيسي في تحقيق المزيد من الانفتاح العام والتقدم في عملية السلام. وربما كانت مناقشة موضوع الحد من الأسلحة النووية من أبرز المبادرات الرامية إلى منع نشوب الصراعات. وكان لذلك أهمية كبيرة حتى بالنسبة لمبادرات المسار الثاني أو المبادرات غير الرسمية. وبعد انتهاء الحرب الباردة ، تراجع الاهتمام بقضية الحد من الأسلحة على جانبي الصراع أو مبادرات الخفض المتبادل على الأسلحة تراجعاً شديداً ، وبالرغم من ذلك ظل حلم زوال المخاطر المرتبطة بالأسلحة النووية أبعد ما يكون عن أن يصبح واقعاً. وأكثر من هذا ، فهناك اتفاقات معينة للحد من التسلح جرى تهميشها (مثل معاهدة الدفاع ضد الصواريخ الباليستية) ، مما قد يوجد سلسلة من ردود الأفعال من شأنها أن تؤدي بالكامل بنظام الحد من انتشار الأسلحة الموروث من الحرب الباردة. وفي حقيقة الأمر ، هناك الآن علامات ودلالات مقلقة جداً عن احتمال تجدد سباق التسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

الانتشار النووي بعد انتهاء الحرب الباردة

بقيت مشكلة الانتشار النووي في فترة الحرب الباردة خاضعة للسيطرة النسبية بسبب وجود نظام ثنائي القطبية ، ولكنها اتخذت بعداً جديداً في فترة ما بعد الحرب الباردة. وبصفة عامة ، فإن أي دولة قد تضطر إلى السعي للحصول على أسلحة نووية ، مدفوعة بمجموعة من العوامل بعضها يتصل بدافع

الهيبة وبعضها الآخر يرجع إلى الفلق على أمنها الخاص. وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة ، فقد بقيت مظاهر الهيبة المرتبطة بالأسلحة النووية على أشدها للأسف من خلال تراجع عملية نزع السلاح ، كما تبينها الحقائق المطلقة أو بالتأمل في حركة المتغيرات على مدى السنوات الـ 15 الأخيرة أو نحو ذلك ، وحتى من خلال الإصرار على تمييز القوى النووية الخمس الرسمية مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن للأمم المتحدة. أما بالنسبة للمخاوف الأمنية فمن الواضح أنها باقية ولم تتبدد مع نهاية الحرب الباردة. وفي بعض الحالات أدى الافتقار إلى التوازن بين القطبين إلى تعرض بعض الدول إلى مستويات حادة من الضغوط من قِبَل القوة العظمى الوحيدة الباقية ؛ وفي حالات أخرى ، فإن التوترات بين الدول النووية الأكثر قوة والدول الأصغر غير النووية شجعت الدول الأصغر على التفكير في أن تصبح نووية - على الأقل كشكل من أشكال سياسة التأمين.

في فترة ما بعد الحرب الباردة شهدنا إضافة ثلاث دول إلى قائمة الدول النووية الرسمية الخمس والدولة النووية غير الرسمية. إن عدد الدول النووية لا يزال ضئيلا ، ولكن ينبغي ألا ننسى أن ما يقرب من نصف البشرية الآن ينتمون إلى دول تمتلك أسلحة نووية. وقد يكون هناك مزيد من الدول في طريقها للحصول على أسلحة نووية ، كما أن بعض الدول يشتهب في اعترامها الحصول على تكنولوجيات نووية ليست لأغراض مدنية فقط.

ناشرون للأسلحة النووية سيئون وناشرون طيبون

اتجهت الدول الكبرى في الآونة الأخيرة - وخاصة الدول الغربية - في سياستها لمنع انتشار الأسلحة النووية إلى محاولة إخضاع الدول التي يحتمل أن تنجح في التوصل إلى امتلاك أسلحة نووية ، وإجبارها على العدول عن ذلك ، بدلا من التركيز على بناء توافق عام في الآراء حول أهداف منع الانتشار. وقد استخدمت العقوبات وحتى الحرب كأداة لمنع الانتشار سواء كان الانتشار يعكس الحقيقة أم كان مجرد اشتباه. وللمفارقة ، فكما تقدمت بعض الدول الخطرة وأصبحت أقرب إلى عتبة القدرة النووية ، حظيت في التعامل معها بقدر أكبر من الحذر والاحترام. وأكثر من ذلك ، جرى تقسيم الدول النووية الجديدة أو المحتملة إلى دول ناشرة للأسلحة النووية [أو ناشرة محتملة] طيبة وأخرى سيئة. أما الدول الطيبة منها فقد "غُفر لها" وكوفئت بطرق مختلفة ، وكانت نتيجة ذلك حمل الدول "السيئة" على التقدم بسرعة أكبر في عملية التسليح النووي.

اهتمام متجدد بالطاقة النووية

من بين العناصر الأخرى ذات الأهمية في فهم وإدراك ما نواجهه الآن من مخاطر متزايدة جراء انتشار الأسلحة النووية نلاحظ تجدد الاهتمام بالتكنولوجيا النووية (المدنية) لأغراض الطاقة. فهناك حاجز دقيق نسبيا يفصل بين الأنشطة النووية العسكرية والمدنية ، كما أن التكنولوجيا النووية العسكرية - في جوانبها الأقل تعقيدا - هي تكنولوجيا عمرها يقارب الـ 60 عاما ولذلك فالوصول إليها ليس بالأمر العسير. وتبقى العقبة الفنية الرئيسية أمام الانتشار النووي متمثلة في توافر المواد الانشطارية ، ويعني ذلك بالطبع أن السيطرة على هذه المواد أمر بالغ الأهمية. ومن المهم أيضا أن تدعم منظمة الباجواش جميع أشكال الرقابة الدولية على إنتاج وتخزين ونقل المواد الانشطارية.

دور الباجواش في الوصول إلى مناطق ودول يمثل الانتشار النووي مشكلة لها

في عالم زاد فيه عدد اللاعبين النوويين المستقلين عما كان عليه الحال في فترة الحرب الباردة ، فإن منظمة في مثل مكانة الباجواش ينبغي ألا يقتصر دورها على دعم تحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار بشكل عام ، ولكن عليها أيضا أن تتوسع بنشاطها إلى موضوعات ومجالات جديدة وأن تحاول التصدي لقضايا التقسيم أو مصادر الصراعات التي يمكن أن تؤثر على مناطق تتواجد فيها

الأسلحة النووية أو يمثل الانتشار النووي فيها خطرا جديا. وقد كان هذا جزءا من الجهد الكبير الذي بذلته الباجاوش في فترة السنوات الخمس الماضية.

الحرب الباردة لا تقدم النموذج الوحيد لمعالجة المواجهة بين الدول النووية أو الدول النووية المحتملة : أسباب النزاع غير المتعلقة بالتسلح

إن نموذج الحرب الباردة الذي يبين كيف نشأت المواجهة بين الدول النووية ، وكيف جرى التعامل معها وكيف تراجعت في نهاية المطاف لا ينطبق بالضرورة على مختلف القضايا النووية الراهنة أو المتوقعة كما نراها اليوم. فهناك على الساحة مجموعة متنوعة من عوامل الانقسام يمكن أن تنطلق بسببها اليوم شرارة عمل عسكري نووي ، أو تدفع إحدى الدول إلى إلحاق أضرار بالغة بنظام منع الانتشار ومعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. ويكتسب التصدي لهذه العوامل أهمية بالنسبة لأي منظمة تتمثل أولوياتها في منع حيازة ونشر الأسلحة النووية ومنع استخدامها على وجه الخصوص. على سبيل المثال ، يمكن أن تكون قضية كشمير واحتمال تسببها في اندلاع مواجهة هندية – باكستانية أكثر أهمية – مثلا - من عدد قطع الأسلحة التي يمكن استهدافها عبر الحدود أو خطوط المراقبة.

الإرهاب "الجديد"

وثمة اختلاف هام آخر عن فترة الحرب الباردة هو بروز دور الإرهاب. فمن جهة ، من الواضح أنه نظرا لتوافر المواد الانشطارية وخصوصا اليورانيوم عالي التخصيب ، فبإمكان الجماعات الإرهابية أن تنتج قنبلة نووية أو أجهزة تفجير نووية. ومن جهة أخرى ، فقد تزايدت أهمية المنظمات الإرهابية خلال السنوات الأخيرة ، لا سيما منذ الحادي عشر من سبتمبر. وبالأخص ، هناك وجهة نظر قد وجدت على أرض الواقع وتنتسب في تعرض المجتمعات للهجوم من الداخل ، في كثير من الأحيان عن طريق التدمير العشوائي ، بحيث أنه يمكن على أنقاض الدمار بناء نظام جديد على أساس الأفكار "الجديدة". وقد وجد هذا النوع من المقاربة المتفائلة بالسلام والازدهار مرتعا خصبا في أعقاب سلسلة من التعاملات العنيفة الخاطئة في بعض المواقف الحرجة المحددة (أفغانستان والعراق والشرق الأوسط عموما). ومن وجهة نظر المخاطر النووية ، فهي مرتبطة بذلك دون أدنى شك ، حيث أن الشيء الوحيد الذي يفصل بين عدد متوافق من الأفراد المتحفرين وبين هجوم إرهابي نووي هو توافر المواد الانشطارية التي ينبغي عدم التقليل من شأنها ، وخصوصا بعد زوال الاتحاد السوفيتي. وهناك نقطة ذات أهمية بالغة في التعامل مع الإرهاب وهي ألا يجري تصنيف كل الجماعات الأصولية مع الإرهابيين الفعليين أو المحتملين. ومن شأن السياسات الأخيرة في الشرق الأوسط على وجه الخصوص أن تفرز مثل هذا النوع من الارتباك ، مما يزيد كثيرا من تعقيد المشكلة. ولو أن الجماعات المتطرفة تم تصنيفها بشكل عشوائي والتعامل معهم على أنهم إرهابيون ، فلا بد أن يزيد بشكل ملحوظ عدد وتأثير الإرهابيين. إن إشراك الجماعات الأصولية ، والسماح لهم بأن يعملوا ضمن إطار تُحترَم فيه بعض القواعد الأساسية ، وتفهم أساسياتهم الاجتماعية ، يمكن أن يكون مهمة معقدة ولكنها ضرورية.

العودة إلى المربع رقم 1 : تعزيز نزع السلاح النووي وتدعيم معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية

من الأساطير التي تُحكى على نطاق واسع لتبرير عدم إحراز تقدم في مسألة نزع السلاح النووي أن ناشري الأسلحة النووية لا يتأثرون سواء بالتقهقر أو التقدم في مجال نزع السلاح. فالفشل في نزع السلاح النووي يخلق مناخا دوليا يُعتبر فيه الأسلحة النووية إشهارا للسطوة وأداة للهيمنة. أما ردود الأفعال على هذا المناخ فلها مقاييس زمنية مختلفة وغالبا لا يمكن التنبؤ بها ، ولكن هذا المناخ يعطى دلالة على البيئة المحيطة ، وسوف يغري سائر الدول إن عاجلا أم آجلا على أن تحذو حذو الدول الأقوى. إن البند السادس من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ليس مجرد تعويض رمزي للدول غير

النووية. لقد فُصِدَ به ، ويُقصدُ به أن يكون التزاما واضحا. أما التمييز بين ناشري الأسلحة النووية الطيبين والناشرين السيئين فهو حكم جائر ويثير الكثير من المشكلات. بل إنه سيزيد من حتمية الاندفاع نحو التسلح النووي. وعلى المدى الطويل ، سيكون الإنصاف والعدل في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، هما السبيل الأكثر فعالية لمعالجة مخاطر انتشار الأسلحة النووية. وهناك أيضا حاجة إلى كلمة خاصة لدعم المحافظة على البنيان الحالي لاتفاقات الحد من التسلح ولتحسين حالتها في الواقع ، مع تجنب تعريض الاتفاقات القائمة للخطر جراء بعض الاختيارات المربية ، مثل نشر نظم الدفاع ضد الصواريخ البالستية.

تحسين عملية السيطرة على المواد الحرجة والتكنولوجيا النووية

هناك حاجة إلى جهود كبيرة على محاور متعددة لتحسين عملية السيطرة على المواد الانشطارية وتأمين تنمية ونشر التكنولوجيا النووية ضد مخاطر الانتشار النووي. ويمكن الحديث عن أفكار كثيرة على أرض الواقع بدءا من إدخال تحسينات على الضمانات إلى إنشاء مراكز دولية لإنتاج الوقود النووي. ولكن كثيرا من هذه الأفكار لن تنفذ إذا كان هناك شعور بأن هذه التدابير مفروضة قسرا على دول معينة. والملاحظ أن الدول الراغبة في التوسع في إنتاج الطاقة النووية ليست مهتمة حتى بالتوقيع على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ناهيك عن فكرة التعاون مع الحفاظ على قيود أكثر صرامة. إن فكرة فرض ضمانات أو حتى تحريم الوصول إلى مراحل من عملية إنتاج الطاقة النووية على أساس أن ذلك حق للأقوياء - يمكن أن تفقد فعاليتها تماما ، بل قد تكون حافزا لمزيد من الانتشار. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى الحاجة إلى رصد الجهود الرامية إلى تأمين المواد الانشطارية المفصولة (الزائدة) والرؤوس الحربية المخزنة أو المفككة. وكانت هذه مشكلة عصبية تناولتها الباجواش في العديد من الاجتماعات السابقة ويمارس بشأنها نشاط دولي مكثف. ومن المهم أيضا توسيع نطاق هذه الأنشطة وذلك من أجل إشراك دول أخرى بخلاف روسيا إذا شئنا أن نأخذ مسألة الإرهاب النووي على محمل الجد على نطاق عالمي المستوى.

التعامل مع أسباب وجذور العداوات والصراعات في المناطق المعرضة لمخاطر الأسلحة النووية

إن تحقيق استقرار الأوضاع أينما كانت الأسلحة النووية (سواء القائمة أو المحتملة) عاملا مهما - يتطلب التعامل مع قضايا معقدة لا تمثل المواجهة العسكرية (أو النووية) إلا واحدة منها فقط. والعداوات بين الدول أو الشعوب قد تتولد نتيجة دوافع إقليمية ودينية وثقافية واقتصادية. وقد تستثار بفعل هواجس وشكوك مستجدة ، أو عداوات لها جذور في الماضي. إن معالجة تلك القضايا وتشجيع الحوار عبر الحدود أو عبر خطوط التقسيم يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في التخفيف من حدة التوتر والعمل على تحسين العلاقات التي يمكن أن تؤثر على الاستقرار العسكري. والنقطة التي نؤكد عليها هنا هي أن تقليل مخاطر النزاعات (وربما باستخدام الأسلحة النووية) وتشجيع تبادل اتفاقات تتركز حول مصادر العداوة هو طريق ذو اتجاهين.

أسلوب الباجواش في تجميع الأشخاص المؤثرين من جهات مختلفة

إن ما فعلته الباجواش في الماضي ، وتعتزم أن تفعل أكثر منه في المستقبل هو أن تسهّل إقامة حوارات بين أشخاص مؤثرين يأتون من دول أو شعوب متخاصمة. وهذه الحوارات التي تشجعها الباجواش غالبا ما تكون خاصة جدا وغير معلنة ، وأضيف ، متواضعة ، فلا أحد يتوقع نتائج فورية. وعادة ما تقتصر هذه الأنواع من المقابلات على عدد محدود جدا من المشاركين. ولكن ينبغي أن نضيف أنه في الحالات الحرجة التي نضعها خصيصا في الاعتبار ، مثل الشرق الأوسط وجنوب آسيا وشمال شرق آسيا وأماكن أخرى ، فإن مجرد فتح حوار بين ممثلين مختارين عبر الخطوط الفاصلة هو إنجاز كبير ، وأي نتيجة

في هذا الاتجاه تمثل في حد ذاتها ثقلا مهما لا يمكن التقليل من شأنه. وفي أحيان كثيرة يعتبر انتقال الأشخاص عبر الحدود أو تهيئة الأجواء كي يجلس معا ممثلون من مختلف الجبهات عملا غاية في الصعوبة والأهمية معا.

التعامل مع أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية

هناك تقليد طويل الأمد في الباجواش متمثل في التعامل مع مراقبة بعض أنواع محددة من الأسلحة والحد منها. وتشمل هذه الأنواع الأسلحة غير النووية التي تسمى أيضا أسلحة الدمار الشامل (بالمعنى الدقيق أو المجازي). وتنتمي الأسلحة الكيميائية والبيولوجية إلى هذه الفئة. كما أثارت اهتمام الباجواش أيضا أنواع أخرى من الأسلحة التقليدية ، بدءاً من القنابل العنقودية إلى الاستخدام الواسع النطاق للأسلحة الصغيرة في المناطق الحرجة.

عودة إلى المستقبل : المسؤولية العالمية للعلماء وصانعي القرارات

كانت بداية الباجواش على أيدي مجموعة من العلماء (علماء فيزياء أساسا) المهتمين بالتعاطي مع ما ترتب على نشاطهم العلمي ونتائج الرهيبية بالنسبة للعالم. وينتمي مؤسس الباجواش جو روتبلات إلى هذه الفئة من العلماء. وينبغي أن نشير إلى أنه كان الوحيد الذي غادر مشروع مانهاتن عندما أصبح واضحا أن ألمانيا النازية لن تنتج قنبلة ذرية. وبخلافه عن العمل في بناء القنبلة قبل النتيجة النهائية ، قدم لنا رسالة ما زلنا نعزز بها باعتبارها عنصرا أساسيا في نشاطنا. إن العلماء وواضعي السياسات وصانعي القرار والقادة العسكريين لا يملكون الالتزام أو الولاء لأوطانهم فقط أو للإطار المرجعي السياسي – الديني الخاص بهم. إن عليهم مسؤولية عالمية تتعاضد أكثر وأكثر. وفي سلوكنا وتصرفاتنا على هذا الكوكب يجب أن نأخذ في الاعتبار الظروف المعيشية لنا جميعا. والواقع أن واضعي السياسات أو العلماء - إذا لم يتفاعلوا مع نظرائهم من صناعات القرار أو العلماء من مختلف الدول أو من البيئات السياسية الثقافية الدينية – لن يدركوا في كثير من الأحيان الجوهر الحقيقي لهذه المسؤولية العالمية. وحتى تصبح المسؤولية العالمية مفهومة تماما فلا بد من السماح بإجراء المقارنة والمشاركة العرضية والتبادل الثقافي. ومنظمة الباجواش هي أداة لهذا النوع من المشاركات المتبادلة. إنها وكما كانت دائما ، منظمة صغيرة ، ولكن لدينا من القرائن ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأنه حتى بعد 50 عاما ، ما زلنا نلعب دورا في تعزيز المسؤولية العالمية.